

جانب السيد رودولف عبود ورفاقه

الموضوع: طعن في انتخابات المجلس التنفيذي لنقابة المعلمين وطلب وقف انتخابات نقابة المعلمين بسبب أخطاء في لوائح الشطب والمسجل في ديوان وزارة العمل تحت رقم 3/1530 تاريخ 2021/11/23

بالإشارة إلى الموضوع أعلاه

أفاد الطاعنون أن فرع الشمال في نقابة المعلمين قد عمد إلى قبول 550 طلباً لأسماء معلمين غير مُستوفين الشروط المطلوبة ولا يملكون ايصالات تثبت أنهم دفعوا تجديد إشتراكهم كما قبل تجديد أسماء معلمين بتاريخ 20 تشرين الأول 2021، وأعطاهم إيصالاً بتاريخ 20 تشرين الأول 2021. وأن موعد الدورة الأولى للانتخاب قد تحدتت يوم الأحد 2021/11/21 للدورة أولى، وفي 2021/11/28 للدورة الثانية.

وبالاطلاع على محضر جلسة المجلس التنفيذي لنقابة المعلمين تاريخ 2021/10/20 تبين أن المجلس ناقش موضوع الأسماء المقدّمة من فرع الشمال والبالغ عددها 550 اسماً وفرع جبل لبنان والبالغ عددها 34 اسماً التي لم يتم إدخالها في برنامج المعلوماتية، بحيث أثير في الجلسة مسألة أن هذه الأسماء غير المنجزة وهي غير مستوفية الشروط الموضوعية من قبل المجلس التنفيذي، وقد أفاد مندوب فرع الشمال أن المبلغ المتوجب ارسل يوم السبت 2021/10/16 وأن المبلغ المتبقي على الفرع عن الانتسابات السابقة سدد لاحقاً بتاريخ 2021/10/19 وأنه تعذر على الفرع ادخال بيانات هؤلاء المعلمين على الكمبيوتر.

وحيث أنه يستفاد من الوقائع المذكورة أن 550 اشتراكاً عائدة لفرع الشمال و 34 اشتراكاً عائداً لفرع جبل لبنان قد سددت كامل اشتراكاتها إما بتاريخ 2021/10/16 أو بتاريخ 2021/10/19 وأن الدورة الأولى للانتخاب هي بتاريخ 2021/11/21.

وحيث أن المادة 21 من نظام نقابة المعلمين في لبنان تنصّ على أنه لا يحق الاشتراك في الانتخاب إلا للأعضاء الذين سددوا كامل بدلات اشتراكاتهم قبل شهر ونصف من تاريخ بدء العملية الانتخابية. وأن هذا الشرط الوارد في النظام الداخلي للنقابة لا يمكن تعديله أو تعليق العمل به بقرار من المجلس التنفيذي.

وأن المادة 21 المذكورة قد استخدمت عبارة "كامل بدلات اشتراكاتهم" بحيث لا يعتد بالتسديد الجزئي وفقاً لصريح النص، وما يعزّز هذا التفسير أن المادة 17 من النظام الداخلي تنصّ على أن لا تعتبر اجتماعات الجمعية العمومية قانونية ما لم يحضرها أكثر من نصف الاعضاء الذين سددوا كامل اشتراكاتهم في جميع فروع النقابة..

وحيث أن العملية الانتخابية قد تعيّن تاريخ إجرائها في 2021/11/21، فإن المهلة القصوى لتسديد الاشتراكات لمن يرغب بالمشاركة في عملية الاقتراع تكون بتاريخ 2021/10/6، ولا يمكن تعديل هذه المهلة إلا بتعديل النظام الداخلي.

وحيث أنه يقتضي التحقق من صحة تاريخ تسديد الأعضاء الناخبين كامل اشتراكاتهم لكي تكون الانتخابات قانونية.

وحيث أن وزارة العمل تشرف على عملية الاقتراع وهذا الإشراف يتضمن التحقق من توافر الشروط القانونية في الناخبين لا سيما تسديد الاشتراكات في المهل المحددة في النظام الداخلي، وهذا ما يستفاد من المادة الرابعة من نظام النقابات الصادر بموجب المرسوم رقم 7993 تاريخ 1952/4/3 التي جاء فيها أنه على - أي بمعنى الوجوب وليس الاختيار - مندوب وزارة الشؤون الاجتماعية ان يثبت من صفة المنتخب أو من إيصال الاشتراك الذي يشعر بدفع اشتراكه. وقد تكرّر مضمون هذه المادة في المادة 23 من النظام الداخلي لنقابة المعلمين الذي جاء فيها أنه على - أي أيضاً بمعنى الوجوب - مندوب وزارة العمل أن يثبت من صفة المنتخب أو من إيصال الاشتراك الذي يثبت دفع اشتراكه.

وحيث أن هذا الإشراف على العمليات الانتخابية، يقتصر مجرد التحقق من سلامة العمليات الانتخابية ومن ان هذه العمليات تتم وفقاً للاصول القانونية والتنظيمية والنظامية (هيئة التشريع والاستشارات الاستشارة رقم 2009/694 تاريخ 2009/09/28)، ولهذا إذا تبيّن للوزارة أن هذه الانتخابات غير منطبقة على الأنظمة أو تمسّ بصدق العملية الانتخابية ونزاهتها فإن للوزارة منع هذه المخالفات وعدم السماح بحصولها، وما يؤكد ذلك أن لوزارة العمل صلاحية تصديق الانتخابات وفق ما نصّت عليه المادة السابعة من نظام النقابات أنه: " لا يعتبر الانتخاب نهائياً ما لم يقترن بتصديق مصلحة النقابات في وزارة الشؤون الاجتماعية"، والذي كرّره المادة 29 من النظام الداخلي لنقابة المعلمين التي جاء فيها أنه: " في مطلق الاحوال لا يعتبر الانتخاب نهائياً ما لم يقترن بتصديق دائرة النقابات في وزارة العمل".

ولهذا فإن الواجب المفروض على وزارة العمل بالإشراف على الانتخابات وتصديق نتائجها يحتم عليها أن لا تصادق على نتائج انتخابات مشوية بعيوب تشكك بمشروعيتها على ما يستوحى من رأي هيئة التشريع والاستشارات رقم 141 تاريخ 2016/03/01 أنه عندما يكون العمل مصيره البطلان لا يكون بالتالي من الجائز مصادقة وزارة العمل عليه.

استناداً لما تقدّم،

ترى وزارة العمل أنها لا تستطيع الاشراف على انتخابات قد تكون مشكوكاً بصدقيتها ونزاهتها ومخالفتها لشروط تكوين الهيئة الناخبة.

ولهذا تطلب الوزارة من نقابة المعلمين إيداعها كافة الإيصالات الأساسية العائدة لتسديد اشتراكات فروع الشمال وفرع جبل لبنان لدراستها والتحقق من صحة تدوين أسماء الناخبين الذي يحق لهم المشاركة في العملية الانتخابية.

بيروت في،

وزير العمل

مصطفى بيـــــرم

تبلغ إلى:

المدير العام بالإتابة

مصلحة العمل والعلاقات المهنية

نقابة المعلمين في لبنان

اصحاب العلاقة

الموقع الالكتروني للوزارة للنشر

